● أخبار قصيرة

إيران تعزز إنتاج زراعة الزعفران

أعلن عضو المجلس المركزي للزعفران، أن إيران تنتج سنوياً نحو ٣٥٠ طناً من الزعفران. وقال علي رضا مالكي: إن ورشة تدريبية وتخصصية حول الزعفران أُقيمت بالتعاون مع غرفة تجارة محافظة خراسان الشمالية، وقد حظيت بإقبال كبير ولافت من قبل المزارعين، مشيراً إلى أهمية رفع كفاءة الإنتاج، مؤكداً أن التركيز ينبغي أن ينصبّ على زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة بدلاً من التوسع غير المدروس في المساحات المزروعة، وذلك من خلال التدريب واعتماد الأساليب الحديثة بما يتيح تحقيق إنتاج أكبر من الأراضي الحالية، موضحاً أن نحو ١٣٠ ألف هكتار من الأراضي مزروعة بالزعفران حالياً، فيما يتراوح حجم الإنتاج السنوي بين ٣٠٠ و ٣٥٠ طناً.

مؤشر بورصة طهران يستعيد عافيته

تمكّنت بورصة طهران، رغم إنهائها الأسبوع الماضي على تراجع في المؤشر العام، من العودة مجدداً إلى مسار النمو في مستهل تداولات هذا الأسبوع، مسجلة ارتفاعاً قدره ٩٧ ألف نقطة، لتعود إلى مستوى ٦ ملايين و ٦٠٠ ألف نقطة، ما عزز آمال ونظرة المتعاملين في سوق رأس المال. كما استعاد المؤشر المتساوي الأوزان خلال التداولات مستوى ١/٨ مليون نقطة، بعد ارتفاعه ٢٣ ألف نقطة. ووضع ٧٨٪ من السوق في المنطقة الخضراء. وبلغت قيمة التداولات الصغيرة ٤٦/٣ ألف مليار تومان. كما ارتفع مؤشر السوق الموازية بمقدار ٥٧٥ نقطة، ليصل إلى مستوى ٥١ ألفاً و ٤١٠ نقاط. وبلغت قيمة تداولات السوق الموازية ٦٧/٨ ألف مليار تومان، منها ٦/٢ ألف مليار تومان قيمة تداولات الأسهم، و ٦/١ ألف مليار تومان قيمة تداولات الأوراق المالية الإسلامية، و ٣٧/٨ ألف مليار تومان قيمة عمليات السوق المفتوحة.

استئناف الرحلات الجوية بين طهران وتونس

أعلن الرئيس التنفيذي لمدينة مطار الإمام الخميني(رض) استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين طهران وتونس وإعادة تشغيل هذا الخط الدولي. وقال رامين كاشف آذر: في إطار تطوير وتعزيز شبكة الرحلات الجوية الدولية، أُدرج خط طهران - تونس مجدداً ضمن جدول التشغيل، مؤكداً أن تطوير الوجهات الجوية وتعزيز الاتصالات الجوية مع مختلف الدول يمثلان إحدى أولويات مدينة المطار، مشيراً إلى أن استئناف هذا الخط يمكن أن يسهم في تسهيل تنقل المسافرين، وكذلك تعزيز التفاعلات السياحية والاقتصادية بين إيران وتونس، مشدداً على أن مدينة المطار، بالاستفادة من الإمكانات والبنية التحتية القائمة، تتابع تطوير شبكة الرحلات الجوية الدولية وزيادة إمكانية وصول المسافرين إلى مختلف الوجهات حول العالم.

أسواق إفريقيا وآسيا الوسطى ضمن الوجهات المستهدفة؛

إيران توسّع أسواقها التصديرية لتعزيز تجارتها الخارجية

الوفاق/ أشار المدير العام لمكتب غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة إلى تجاهل شركاء إيران التجاريين إعلان الولايات المتحدة عن فرض عقوبات جديدة، وقال: إن التجارة مع هذه الدول لا تزال جارية.

وأضاف عبدالأمير ربيهاوي: إن تطوير التجارة مع الدول المجاورة، وكذلك الاقتصادات الكبرى في الشرق، يمكن أن يشكل فرصة مناسبة لتعزيز التجارة الخارجية للبلاد، مؤكداً أنه لا ينبغي التأثر بشكل مفرط بالتصريحات غير المتخصصة للمسؤولين الأمريكيين، لأن العديد من الدول تحتاج إلى السلع الإيرانية، كما أن المنتجات الإيرانية تتمتع بالقدرة على المنافسة في الأسواق المستهدفة من حيث الجودة والسعر، مشيراً إلى أن التجارة علاقة ثنائية تقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة والفوز للطرفين، وكما نسعى نحن إلى إيجاد أسواق للسلع الإيرانية، فإن الدول الشريكة تجارياً تبحث بدورها عن موردين مناسبين لتلبية احتياجاتها، ويمكن لإيران أن تلبي جزءاً من هذه الاحتياجات.

ربيهاوي: شركاء إيران التجاريون يتجاهلون العقوبات الأمريكية الأخيرة؛ والتجارة مع هذه الدول لا تزال جارية

ضرورة تنويع أسواق التصدير

وأكد المدير العام لمكتب غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة ضرورة تنويع أسواق التصدير، وقال: إن قارة إفريقيا، التي تضم نحو ٥٠ دولة ويبلغ عدد سكانها قرابة مليار ونصف المليار نسمة، تُعدّ إحدى الأسواق المهمة والأقل استقطاباً للاهتمام لتطوير صادرات السلع والخدمات الإيرانية، وينبغي أن يكون لنا حضور أكثر نشاطاً في هذه السوق، مشيراً إلى الطاقات الاقتصادية لقارة إفريقيا، موضحاً: أن حجم التجارة في هذه القارة يبلغ نحو ١٤٠٠ مليار دولار، وهذه الطاقة تؤكد أن إفريقيا يمكن أن تكون سوقاً استهلاكية متنوعة ومهمة للشركات والمصدرين الإيرانيين.

وأضاف ربيهاوي: إن توجهنا لا يقتصر على إنشاء أسواق جديدة، بل ينبغي أن نولي اهتماماً أكبر بالأسواق التي لم تحظَ حتى الآن بالاهتمام الكافي. وفي هذا السياق، تتمتع الدول الإفريقية بقدرات كبيرة لتطوير صادرات السلع والخدمات الفنية والهندسية، فضلاً عن تأمين بعض احتياجات البلاد. وتابع: إلى جانب الدول الإفريقية، يمكن لدول آسيا الوسطى، بالنظر إلى القدرات المتاحة، ولا سيما الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة، أن تشكل سوقاً مناسبة جداً للسلع الإيرانية، وينبغي أن نستفيد من هذه الفرص بجدية.

تفعيل قدرات مقر شؤون إفريقيا

وأشار المدير العام لمكتب غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة إلى الإجراءات المتخذة لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية، وقال: إن مقر شؤون إفريقيا وضع خطة مناسبة لتفعيل قدرات هذه القارة، كما عُقد اجتماع هذا المقر في شهر أغسطس. وأضاف: عقدنا أيضاً اجتماعاً في اللجنة الاقتصادية لمقر شؤون إفريقيا بحضور القطاع الخاص، وتلقينا آراء ومقترحات الناشطين الاقتصاديين بشأن العقبات والفرص التجارية مع الدول الإفريقية، بحيث تستند عملية اتخاذ القرارات إلى الاحتياجات والقدرات الفعلية للقطاع الخاص.

وأوضح: ينبغي الآن الاستفادة من القدرات المتاحة لإعادة تعزيز هذه العلاقات وتفعيلها، وقال: إن الهدف هو الاستفادة من أسواق الدول الإفريقية لتصدير السلع الإيرانية، وفي المقابل تأمين السلع التي تحتاج إليها البلاد من هذه الأسواق، ويمكن لهذا النهج أن يسهم في إقامة علاقة تجارية متوازنة وطويلة الأمد بين إيران والدول الإفريقية.

إصلاح الهياكل المرتبطة بالتجارة الخارجية

وأكد ربيهاوي ضرورة إصلاح الهياكل المرتبطة بالتجارة الخارجية، وقال: لتسهيل التجارة، يحتاج الهيكل الاقتصادي للبلاد إلى إعادة تعريف بعض الإجراءات، وينبغي إيلاء هذا الموضوع اهتماماً جاداً. وأضاف: لقد دخلت أجهزة ومؤسسات مختلفة في مجال التجارة الخارجية للبلاد، ومن الضروري جعل هذا الهيكل أكثر انسجاماً وتنسيقاً، وينبغي أن تكون هناك قيادة موحدة وسياسات منسقة في مجال التجارة الخارجية، حتى لا تتدخل أي جهة في هذا المجال من دون تنسيق وبشكل غير مدروس من الناحية التخصصية.

منتجات البلاد تتمتع بالقدرة على المنافسة في الأسواق المستهدفة من حيث الجودة والسعر

تسهيل التجارة للمصدرين

وفي ختام حديثه، قال ربيهاوي: إن منظمة تنمية التجارة تسعى إلى تسهيل التجارة لجميع التجار ورجال الأعمال في البلاد، سواء في مجال تصدير السلع أو في مجال أنشطة شركات الخدمات الفنية والهندسية. وأضاف: إن الهدف هو تسهيل مسار نشاط التجار والشركات الإيرانية في هذه الأسواق، من خلال تحديد الدول ذات الأولوية والأسواق المستهدفة، والاستفادة من قدرات القطاع الخاص في تطوير التجارة الخارجية للبلاد بشكل أكبر مما كان عليه في السابق، مؤكداً أن تطوير أسواق التصدير، وإزالة عوائق النقل والتبادلات المالية، والتنسيق بين الجهات المسؤولة عن التجارة الخارجية، والاستفادة من إمكانات الاتفاقيات التجارية، من بين الإجراءات التي يمكن أن تهيئ الظروف لحضور أكثر استدامة للسلع والخدمات الإيرانية في الأسواق المستهدفة.

فيما المرحلة ١١ على أعتاب إنتاج مليار قدم مكعب من الغاز؛

حقل بارس الجنوبي الغازي يستعيد طاقته الإنتاجية

الوفاق/ أعلن مساعد مدير شركة النفط الوطنية عن اكتمال عمليات إزالة الأنقاض في المصافي المتضررة في حقل بارس الجنوبي الغازي في الخليج الفارسي، واستعادة الطاقة الانتاجية.

وأشار فرخ عليخاني، أمس السبت، إلى حجم الأضرار الجسيمة التي لحقت بالمصافي، قائلاً: بلغت كمية الأنقاض في كل مصفاة ما يقارب ٤٠٠٠ طن، شملت قطعاً حديدية ومعدات محطمة ومنصهرة ومتناثرة، وكانت عملية جمعها وإزالتها بالغة الصعوبة، حيث يدل هذا الحجم الهائل من الأنقاض التي أُزيلت من كل مصفاة على فداحة الضرر، ويمكن اعتباره دليلاً على ارتكاب جريمة ضد منشآت النفط.

وأضاف عليخاني: استغرقت عملية إزالة الأنقاض من كل مصفاة من المصافي المتضررة حوالي شهرين، وفي بعض الحالات، سقطت أبراج يتراوح وزنها بين ٤٠٠ و ٥٠٠ طن، واستقرت داخل بعض الأنابيب والمعدات. وتابع: قمنا بتعويض النقص في الطاقة الإنتاجية على مراحل، ووصلنا إلى الوضع الحالي من خلال طاقات إنتاجية مختلفة.

وأكد مساعد مدير شركة النفط الوطنية: نسعى جاهدين لمواصلة عملية استعادة الطاقة الإنتاجية تدريجياً من خلال تشغيل خط إنتاج أو خطين إضافيين في مارس/ آذار المقبل.

إنتاج مليار قدم مكعب من الغاز

هذا وتُعدّ المرحلة ١١ من حقل بارس الجنوبي واحدة من أكثر المشاريع الاستراتيجية لإيران في المنطقة الحدودية للحقل المشترك، وقد شهدت قفزة نوعية خلال فترة حكومة الرئيس بزشكيان بفضل الاعتماد على القدرات التخصصية الوطنية؛ وهو المشروع الذي تمكن من تجاوز العقوبات والظروف الأمنية، وبات اليوم على أعتاب تحقيق إنتاج يومي يصل إلى مليار قدم مكعب من الغاز في «الموقع B»، مع تسجيل تقدم بنسبة ٥٠٪ في عمليات بناء منصة «الموقع A».

وفي «الموقع B»، ارتفع إنتاج الغاز الذي كان سابقاً نحو ٤٠٠ مليون قدم مكعب يومياً، ليصل في عهد الحكومة الرابعة عشرة إلى أكثر من ٩١٥ مليون قدم مكعب، ومن المقرر أن يبلغ طاقته القصوى البالغة مليار قدم مكعب مع ربط البئر الثانية عشرة خلال الأسابيع القادمة.

وفي الوقت ذاته، تحققت إنجازات ملحوظة في «الموقع A». ورغم القيود المفروضة بفعل العقوبات والظروف الأمنية، بما في ذلك تعرض موقع بناء المنصة لهجوم صاروخي، إلا أن العمليات التنفيذية لم تتوقف. والآن، تم تركيب «الجاكيت» الذي يزن ٤ آلاف طن في البحر، ووصلت نسبة تقدم أعمال بناء المنصة من حوالي ٤٪ في بداية عمر الحكومة الحالية إلى ما يقرب من ٥٠٪. ووفقاً للخطط الموضوعة، سيبدأ الإنتاج من هذا الموقع بعد استكمال المنصة وتركيبها مع حفر ٤ إلى ٦ آبار، وسيتم استكمال الطاقة الاسمية للمنصة تدريجياً خلال السنوات الثلاث المقبلة بدخول الآبار الجديدة إلى الخدمة (بئر واحدة كل أربعة أشهر).

نائب وزير الجهاد الزراعي، ملتقياً السفير الإيراني لدى الفاتيكان:

الدبلوماسية الإقتصادية ضرورة استراتيجية لتحقيق المصالح الوطنية

الوفاق/ قال نائب وزير الجهاد الزراعي لشؤون تطوير الإدارة والموارد: إن تعزيز أوجه التآزر بين الأجهزة التنفيذية والبعثات السياسية والدولية الإيرانية، في إطار الدبلوماسية الاقتصادية والزراعية، يمثل ضرورة استراتيجية لدفع المصالح الوطنية وتحقيقها.

وأضاف علي تيموري، خلال لقائه السفير الإيراني لدى الفاتيكان محمدحسين مختاري، حيث بحثا أهم القضايا والتطورات السياسية والدولية، وكذلك سبل تطوير العلاقات الإقتصادية بين إيران والفاتيكان، أن الحكومة أكدت خلال فترة الحرب المفروضة الثالثة على صون استدامة الإنتاج والعمل من أجل توفير الرفاه العام. كما شرح نائب وزير الجهاد الزراعي لشؤون تطوير الإدارة والموارد الأبعاد الاستراتيجية والدولية للإجراءات والتنسيق الشامل بين الهياكل التنفيذية والمالية لدعم الإنتاج وضمان الأمن الغذائي للبلاد خلال فترة أزمة الحرب، معرباً عن تقديره للاهتمام الخاص والجهود القيّمة التي يبذلها السفير وطاقم السفارة الإيرانية لدى الفاتيكان، مؤكداً ضرورة مواصلة تعزيز أوجه التآزر بين الأجهزة التنفيذية والبعثات الدولية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية والزراعية، من أجل دفع المصالح الوطنية وتحقيقها. من جانبه، شدّد السفير الإيراني لدى الفاتيكان، محمدحسين مختاري، خلال هذا اللقاء، في معرض شرحه للإجراءات الفعالة والمهام والبرامج التي تنفذها السفارة الإيرانية لدى الفاتيكان، على الدور الفاعل للدبلوماسية في توضيح المواقف، وإقامة تفاعلات بنّاءة عابرة للحدود، ومتابعة المصالح الوطنية.

والتوجه نحو تعزيز اقتصاد قائم على التعاونيات؛

وزير التعاون يدعو لبناء شبكات اقتصادية غير رسمية

الوفاق/ أكد وزير التعاون والعمل والرعاية الاجتماعية، أن التعاونيات ينبغي أن تتجاوز كونها مجرد هيكل قانوني، لتتحول إلى منصة للابتكار وتمكين رؤوس الأموال الصغيرة، قائلاً: إن بناء الشبكات غير الرسمية هو الخطوة الأولى للتحول في هذا القطاع.

وأشار أحمد ميدري، أمس السبت، خلال المؤتمر الوطني بمناسبة يوم التعاون، إلى الفروقات الكبيرة في أسعار السلع في مختلف أنحاء البلاد، معتبراً أن نجاح التعاونيات مرهون بإنشاء سلسلة قيمة. وأضاف: في الحالات التي تمكنت فيها التعاونيات من إدارة العملية بدءاً من تأمين المدخلات وصولاً إلى المسالخ وشبكة التوزيع، انخفض السعر النهائي للسلع بشكل ملحوظ؛ تماماً كما هو الحال في النماذج العالمية، مثل متاجر «وول مارت» المتسلسلة، التي تعود جذورها إلى الهياكل التعاونية، موضحاً: إن خطتنا للتحول تتمثل في إنشاء سجل غير رسمي عبر البرمجيات، بحيث يتعرف الناشطون في قطاع أو منطقة معينة على بعضهم البعض، وتعمل هذه الشبكة على إيجاد الثقة والتفاعل قبل الوصول إلى مرحلة النضج القانوني.

ووصف ميدري التعاونيات بأنها سدّ في وجه الاحتكارات، مؤكداً: إذا كانت الشركات الكبرى ضرورة للاقتصاد، فإن التعاونيات هي الأداة الوحيدة التي يمكنها تحقيق التوازن في قوة هذه الشركات، ونحن نسعى إلى إنشاء شبكة بين الوحدات الصغيرة، مثل محال البقالة، وتعاونيات سيارات الأجرة، والقطاعات اللاحقة في صناعة البتروكيماويات، من أجل تحقيق اقتصاد يتمحور حول الناس، وهو ما يؤكد عليه قائد الثورة الاسلامية.